

ملخص بحث بعنوان

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس
(نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس نموذجاً)

مقدم للمشاركة في مؤتمر

مؤتمر يوم القدس الثالث عشر بعنوان "القدس في المشهد الفلسطيني"

مقدم من الباحث

د. رويد أبو عمشة

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس (نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس نموذجاً)

أولاً: تحديد موضوع البحث:

يدور موضوع هذه البحث حول دراسة وتحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس، من خلال تحليل مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه المدينة، بالتركيز على موضوع نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وموقف الإدارات المتعاقبة من ذلك.

ومن المعلوم أن مدينة القدس قلب القضية الفلسطينية و التي هي عنوان الصراع العربي - الإسرائيلي، فسياسياً هي العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية، و هي أرض الهيكل الذي بني المسجد الأقصى على أنقاضه بالنسبة لليهود، و فلسطينيا هي عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، ودينياً هي أرض الإسراء والمعراج لدى المسلمين، وفيها كنيسة القيامة التي تضم قبر السيد المسيح وفقاً لمعتقد المسيحيين، فالمكانة الدينية لهذه المدينة المقدسة جعلت اللقاء إجبارياً بين القداسة والسياسة حيث تزداد الأمور تعقيداً.

منذ الاحتلال الإسرائيلي للقدس الشرقية عام 1967، وهي ما تبقى من مدينة القدس التي احتلت عام 1948، شرعت إسرائيل بإحداث تغييرات ديمغرافية وسياسية وتشريعية عميقة، فقامت إسرائيل بتدمير حي المغاربة الملاصق لحائط البراق، (المبكى) وفقاً للتسمية اليهودية، لتوفير ساحة واسعة مجاورة لحائط البراق، وفي الشهر ذاته قامت بتوسعة حدود بلدية القدس من 6 كلم إلى 73 كلم، بعد أن قامت الإدارة العسكرية الإسرائيلية بحل المجلس البلدي العربي المنتخب للمدينة، وفي 1980/7/30 أعلن الكنيست الإسرائيلي اعتبار القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل من خلال قانون أساسي.

وعلى الرغم من مخالفة كل هذه الإجراءات للقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، إلا أن إسرائيل بذلت ولا زالت تبذل كل جهد ممكن لشرعنة هذه الإجراءات، واستمرت بالضغط من خلال حلفائها والمتعاطفين معها داخل الولايات المتحدة الأمريكية لنزع الاعتراف الأمريكي بهذه الإجراءات، من بينها الضغط لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، إلى أن أتخذ الكونغرس الأمريكي عام 1990 هذا القرار، وأعاد إقراره بقانون عام 1995 (قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس)، بعد أربعة أسابيع فقط من توقيع اتفاق أوسلو (طابا) في البيت الأبيض، الذي نص على نقل السفارة الأمريكية للقدس حتى العام 1999، أو متى يحين الوقت المناسب.

وبعد أن أصدر الكونغرس الأمريكي قانون نقل السفار، أرجأ رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون نقل السفارة إلى مدينة القدس، وفقاً للقانون الذي يعطي الرئيس الأمريكي صلاحية التأجيل لمدة ستة أشهر، كونه هو المسؤول الأول عن السياسة الخارجية للدولة وفقاً للدستور الأمريكي.

ومع فوز (دونالد ترامب)، وتنصيبه الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، سيما وأنه جاء بعد ثماني سنوات من حكم سلفه الديمقراطي (باراك اوباما) والتي انتهت ولايته بحالة من الجفاء ولو على الصعيد الشخصي بين الرئيس الأمريكي السابق وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، انتعشت آمال الحكومة الإسرائيلية نظراً للعودات التي اطلقها دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية كمرشح عن الحزب الجمهوري بما يتعلق برؤيته للشرق الأوسط بشكل عام، و للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على وجه الخصوص، والتي كانت مطابقة إلى حد بعيد لآراء ومواقف اليمين الإسرائيلي الحاكم، أهمها على سبيل المثال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

ثانياً: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

بعد مراجعة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس بشكل عام، و موضوع نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وذلك من خلال رصد المواقف والقرارات والتصريحات الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتعاقبة بهذا الشأن، منذ إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) الأب ولغاية تسلم الرئيس (دونالد ترامب) مهامه، تبين لنا أنه بالرغم من عدم الاعتراف الرسمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بشرعية ضم إسرائيل للقدس أو باعتبارها عاصمة رسمية لها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية استمرت بتقديم الدعم لإسرائيل وبأشكال مختلفة، سواء بالدعم المباشر أو حمايتها حتى من الإدانة الدبلوماسية في المؤسسات الدولية على ممارساتها تجاه مدينة القدس، وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة تتحدد في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى جاءت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس متوافقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ذاتها؟ و في حال إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس هل يتوافق مع دورها كراعٍ لعملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي؟ و هل ينفذ الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) وعده بنقل السفارة أم أنه يأتي في إطار الدعاية الانتخابية كغيره؟

ثالثاً: أهمية البحث:

أ- الأهمية النظرية للبحث:

من الممكن أن يضيف البحث إسهاماً نظرياً في مجال السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية هامة وجوهرية في صراع أشمل، كالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعوامل المؤثرة في صياغتها، وبمراجعة أولية للدراسات التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه مدينة القدس بشكل عام، وتجاه موضوع نقل السفارة بشكل خاص، وجدنا ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل على الرغم من أهميته، ومن ناحية ثانية فإن هذه الدراسة ربما تتيح الفرصة للقيام بدراسات أخرى حول السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس أو تجاه قضايا أخرى في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ب- الأهمية العملية للبحث:

أما الأهمية العملية لهذا البحث لأنها تبحث في قضية هامة وهي نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس، كون الموقف الأمريكي من هذا الموضوع يعطي مؤشراً على سياستها الخارجية تجاه مدينة القدس بشكل خاص، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل عام، حيث أن الولايات المتحدة دولة عظمى وهي دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، و أن التعرف على حقيقة ومضمون سياستها الخارجية سيكون ذا أهمية، خاصة إذا تم وضع تصور للتعامل معه في المستقبل.

وهل يتوافق هذا الموقف مع رعاية الولايات المتحدة المنفردة لعملية التسوية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، و هناك أهمية عملية يضيفها هذا البحث وذلك بكشفه عن حيثيات وتفاصيل الموقف الأمريكي والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنعته، فإن ذلك ممكن أن يعتبر مرشداً و مساعداً لصناع القرار في الجانب الفلسطيني للعمل على صياغة استراتيجية مقابلة للتعامل مع تلك الحقائق التي يمكن أن يكشف عنها البحث.

رابعاً: أهداف البحث:

يهدف الباحث إلى دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس بشكل عام وموضوع نقل السفارة الأمريكية لها، متخذاً من الفترة الزمنية المحصورة بين العام (1990م - 2017م) كفترة مستهدفة لتحقيق هذا الغرض، وبحث مدى ارتباط هذه السياسة بالعوامل الداخلية داخل الولايات المتحدة ذاتها، أم أنها مبنية كسياسة خارجية بناء على المصالح والتوازنات.

و يمثل جزءاً مهماً من ضرورة فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وتفسير عوامل ودوافع التناقض والازدواجية في الخطاب السياسي الأمريكي المعلن تجاه استيطان مدينة القدس وتهويدها، باعتبار أن السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس هي أحد المؤشرات الرئيسية على سياستها تجاه القضية الفلسطينية عامةً، وتبين أنه هل كان هناك ثابت في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، أم أن هذه السياسة كانت تتغير في كل مرحلة تبعا لظروفها أو بتغير الإدارة الأمريكية بين جمهورية وديمقراطية، أو تأثرت هذه السياسة بالعلاقة الأمريكية _ الإسرائيلية، ووجود جماعات الضغط والمصالح.

خامساً: فترة الدراسة ومبرراتها:

تعالج هذه الدراسة الفترة الممتدة من عام (1990م -2017م) ويرجع اختيار الباحث لهذه الفترة لعدة عوامل أهمها:

1- شهدت تلك الفترة صدور أول قرار عن الكونغرس الأمريكي عام 1990 بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وأعاد إقراره بقانون عام 1995 (قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس)، الذي نص على نقل السفارة الأمريكية للقدس حتى العام 1999، وفي تلك الفترة تبذلت الإدارات الأمريكية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي أكثر من مرة، وهذا سيفيد في التعرف والمقارنة أنه هل يوجد تغير أم ثبات في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مدينة القدس حين تتبدل الإدارة بين الحزبين الجمهوري و الديمقراطي.

2- و انتهاء بالعام 2017 والذي شهد تنصيب الرئيس (دونالد ترامب) كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، والذي قدم وعوداً قاطعة خلال حملته الانتخابية بنقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس، ومواقف عديدة داعمة للاحتلال الاسرائيلي.

سادساً: منهج البحث:

بعد تحديد موضوع البحث والمشكلة البحثية والتساؤلات التي تطرحها الدراسة، فإننا نرى بضرورة استخدام أكثر من منهج واحد لدراستها ومنها، المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج السياسات الخارجية المقارنة.

أما المصادر التي يجب الرجوع إليها فتتمثل في الخطاب السياسي المعلن و القرارات التصريحات والمواقف الصادرة بهذا الشأن عن مؤسسات الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بكل تفرعاتها، والدراسات والكتابات التي تناولتها، والتي يمكننا أن نعتد عليها في تحليل السلوك السياسي للدولة محل البحث.